



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل / كلية الحقوق

الفرع العام

المواجهة الجنائية للإنتشار غير المشروع للأسلحة

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

سعد بشير محمود هشو الحمد

إلى مجلس كلية الحقوق - جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إشراف

الدكتورة إسراء يونس هادي

أستاذ القانون الجنائي المساعد

المستخلص

تُعدّ ظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة من أبرز الإشكاليات الأمنية والقانونية المعاصرة التي تواجه الدول، ولا سيما تلك الخارجة من أزمات سياسية أو نزاعات مسلحة، لما تمثله من تهديد مباشر لسيادة الدولة، واستقرار المجتمع، وأمن الأفراد. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في طبيعتها المركبة، حيث تتداخل فيها الأبعاد الجنائية مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل من معالجتها أمرًا بالغ التعقيد.

وانطلاقًا من ذلك فقد سعت هذه الدراسة إلى تناول الظاهرة من منظور قانوني شامل، حيث بحثت في ماهية الأسلحة وأنواعها، وبيّنت الأسباب المؤدية إلى تفشيها بطرق غير مشروعة، سواء على المستوى المحلي بفعل ضعف سلطة الدولة وانتشار الجماعات المسلحة، أو على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة ضعف الرقابة على الحدود وتنامي شبكات التهريب غير القانوني.

وقد تناولت الدراسة الإطار القانوني الناظم لمواجهة الانتشار غير المشروع للأسلحة، من خلال تحليل القوانين الوطنية ذات الصلة، وعلى رأسها قانون الأسلحة العراقي رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧، وقانون الأسلحة في إقليم كردستان - العراق رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، مع إجراء مقارنات تشريعية بقوانين دول عربية مثل مصر ولبنان وليبيا، إلى جانب تسليط الضوء على الاتفاقيات والآليات الدولية، لا سيما معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما تم التطرق في الدراسة إلى المواجهة الجنائية لهذه الظاهرة على مستويين: الموضوعي والإجرائي، حيث تم تحليل الأفعال الجرمية المتعلقة بالحيازة غير القانونية، والتهريب، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومن ثم دراسة الإجراءات القانونية والوقائية والقضائية المتبعة للحد من هذه الجرائم.

وخلصت الدراسة إلى أن المنظومة القانونية الوطنية، رغم احتوائها على عدد من النصوص المهمة، إلا أنها لا تزال تواجه قصورًا في الجوانب التنظيمية والتنفيذية، مما يتطلب تعزيز البنية التشريعية، وسد الثغرات القانونية، وتفعيل آليات الرقابة القضائية والمؤسسية، إلى جانب توثيق التعاون الدولي في مجال ضبط حركة الأسلحة غير المشروعة.

وقد تم تنظيم الدراسة وفق هيكلية علمية متكاملة توزعت على ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للانتشار غير المشروع للأسلحة، أما الفصل الثاني فتناول المواجهة الموضوعية من خلال تحليل الجرائم ذات الصلة، بينما خُصص الفصل الثالث للمواجهة الإجرائية، من خلال دراسة التدابير الوقائية والقضائية. واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات المستخلصة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى سد فراغ بحثي في مجال لم يحظَ بالعناية الكافية في الدراسات السابقة، وتسلط الضوء على أبعاد قانونية وأمنية بالغة الحساسية. كما أن ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات يمكن أن يشكل أساسًا عمليًا لتطوير السياسات التشريعية والأمنية المتعلقة بضبط الأسلحة غير المشروعة.

الباحث

Abstract

The illicit proliferation of weapons poses a significant legal and security challenge, especially in states emerging from political crises or armed conflict. It threatens national sovereignty, societal stability, and individual safety, and is marked by intersecting legal, social, and economic dimensions that complicate resolution efforts.

This study explores the phenomenon from a comprehensive legal perspective. It examines the nature and classifications of weapons, identifies domestic factors such as weakened state authority and armed group activity, and international factors like porous borders and global trafficking networks contributing to the issue.

The legal analysis centers on national frameworks—particularly Iraq’s Weapons Law No. (٥١) of ٢٠١٧ and the Kurdistan Region’s Law No. (٢) of ٢٠٢٢—while drawing comparisons with legislation from Arab states like Egypt, Lebanon, and Libya. It also highlights relevant international instruments, including the Arms Trade Treaty (ATT) and the UN Programme of Action on small arms and light weapons.

The study further addresses criminal responses to illicit arms activities on both substantive and procedural fronts. It analyzes crimes such as illegal possession, smuggling, and trafficking, alongside preventive and judicial measures, employing a comparative analytical methodology supported by judicial precedents and legislative examples.

Despite some progress in national legislation, the study finds persistent shortcomings in legal structure and enforcement. It calls for legislative reform,

closing legal gaps, enhancing judicial oversight, and bolstering international cooperation to effectively combat illicit arms proliferation.

The study comprises three main chapters preceded by an introduction: Chapter One outlines the conceptual and legal foundations; Chapter Two addresses substantive criminal provisions; and Chapter Three focuses on procedural.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Mosul / College of Law



Criminal Confrontation of the Illicit Proliferation of Weapons

A Master's Thesis Submitted by the Student

Saad Bashir Mahmoud Hsho Al-Hamad

To the Council of the College of Law – University of Mosul

In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Law in

Public Law

Supervised by

Dr. Israa Younis Hadi

Assistant Professor of Criminal Law

٢٠٢٥ A.D.

١٤٤٧ A.H.